



THE UNITED STATES DEPARTMENT of JUSTICE

قسم الحقوق المدنية
2007-514-202
الرقم عبر الآلة الكاتبة المبرقة 866-
5309-544

للنشر الفوري
يونيو 2021
www.justice.gov

وزارة العدل الأمريكية تُبرم اتفاقية تسوية بشأن التحقيق الخاص بإزالة الحواجز اللغوية والانتقام في محاكم مقاطعة فورت بيند، تكساس

واشنطن - أعلنت وزارة العدل اليوم عن إبرام اتفاقية تسوية مع مقاطعة "فورت بيند" لتحسين إمكانية وصول الأشخاص محدودي إجادة اللغة الإنجليزية إلى الخدمات القضائية.

تحسم هذه الاتفاقية تحقيقات وزارة العدل في الادعاءات التي تفيد بممارسة محاكم مقاطعة "فورت بيند" التمييز ضد طالبي الحصول على الخدمات القضائية في محاكم المقاطعة من الأشخاص محدودي إجادة اللغة الإنجليزية على أساس أصلهم القومي، وممارسة أنشطة انتقامية ضد المشتكين بما يخالف أحكام الباب السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964 الذي يمنع على متلقي المساعدة المالية الفيدرالية، كما هو الحال مع مقاطعة "فورت بيند"، التمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي. وقد كشف تحقيق الوزارة عن وجود حواجز لغوية تصعب على الأشخاص محدودي إجادة اللغة الإنجليزية تلقي الخدمات القضائية بكفاءة. وتضمنت هذه الحواجز اللغوية متطلبات تستوجب قيام المدعى عليهم في الدعاوى الجنائية من محدودي إجادة اللغة الإنجليزية بالاستعانة بمحام ثنائي اللغة في إجراءات الدعاوى بدلاً من مترجم فوري مؤهل، فضلاً عن السياسات التي أدت إلى ارتفاع تكاليف النقاضي على الأهالي محدودي إجادة اللغة الإنجليزية في القضايا المتعلقة بحضانة الأطفال.

وصرّحت مساعدة المدعي العام "كريستين كلارك" لقسم الحقوق المدنية قائلةً: "يمكن أن يعاني الأشخاص من محدودي إجادة اللغة الإنجليزية من فقدانهم لأطفالهم ومنازلهم وحقوقهم الأساسية عند مواجهتهم لحواجز لغوية تحول دون وصولهم إلى عدالة حقيقية في نظامنا القضائي. سيواصل قسم الحقوق المدنية النضال للتأكد من إزالة المحاكم للحواجز اللغوية القائمة التي تسفر عن حرمان بعض الناس من إمكانية الحصول على المساواة أمام القضاء. وأشيد بجهود مقاطعة "فورت بيند" لاتخاذها الإجراءات اللازمة الرامية إلى إزالة الحواجز اللغوية التي يواجهها الملتجئون إلى المحاكم بما يتوافق مع أحكام الباب السادس من قانون الحقوق المدنية".

من جانبه صرّح القائم بأعمال المدعي الأمريكي "مارك دونيلي" للمنطقة الجنوبية من تكساس قائلاً "تعد مقاطعة 'فورت بيند' إحدى أكثر المقاطعات تنوعاً في منطقتنا. ستضمن هذه الاتفاقية إمكانية وصول الجميع لنظامنا القضائي بصرف النظر عن أصلهم القومي أو مستوى إجادتهم للغة الإنجليزية".

وبموجب هذه الاتفاقية، ستوفر مقاطعة "فورت بيند" خدمات الترجمة الفورية مجاناً للأشخاص من محدودي إجادة اللغة الإنجليزية في القضايا المدنية والجنائية في محاكم المقاطعة، وستراجع محاكم المقاطعة أيضاً خطط توافر اللغة التي لديها على مدار العام المقبل، وستقدّم تدريباً إلزامياً لمحاكم مقاطعة "فورت بيند" حول الباب السادس من قانون الحقوق المدنية، وتقدم أيضاً تدريباً حول قضايا الانتقام وفقاً لأحكام الباب السادس من القانون، وستصدر إشعارات عامة تشرح سياسة عدم التمييز وفقاً للباب السادس وإجراءات تقديم الشكاوى بلغات غير الإنجليزية. وستراقب الوزارة الالتزام بهذه المتطلبات وغيرها لمدة عامين. كما وافقت مقاطعة "فورت بيند" أيضاً على دفع تعويض لأحد مستخدمي خدمات المحاكم بالمقاطعة من الأشخاص محدودي إجادة اللغة الإنجليزية لقاء ما تكبده من تكاليف في إجراءات المحكمة ولآخر زعم تعرضه للانتقام.

ويُذكر أن إنفاذ الباب السادس من قانون الحقوق المدنية يمثل أولوية قصوى لقسم الحقوق المدنية بوزارة العدل. وتتوفر معلومات إضافية حول قسم الحقوق المدنية على موقع الإنترنت الخاص بالقسم على www.justice.gov/crt، وتتوفر أيضاً معلومات عن محدودية إجادة اللغة الإنجليزية وأحكام الباب السادس من قانون الحقوق المدنية على هذا الرابط www.lep.gov. ويمكن لأفراد الجمهور الإبلاغ عن انتهاكات محتملة للحقوق المدنية عبر هذا الرابط [.https://civilrights.justice.gov/report](https://civilrights.justice.gov/report)